شروط و أحكام العقد الخاص بقرض مقابل ضمان

يقصد بالطرف الأول: المقرض **يقصد بالطرف الثاني: المقترض**

١- يلتزم الطرف الثاني بعدم استخدام القرض في غير الغرض المخصص له كما يلتزم بتقديم المستندات التي تؤيد الغرض من القرض عند الاستخدام.

٢- يلتزم الطرف الثاني بسداد رصيد المديونية والفوائد والعمولات والمصروفات المقررة عليه بموجب قائمة العمولات و المصروفات الموافق عليها من قبل بنك الكويت المركزي عند استحقاقها صافية و خالصة من أية ضرائب أو رسوم أو أية أعباء مالية أخرى قد تكون قائمة حاليا أو تقرر مستقبلا مهما كان نوعها أو مصدرها أو سببها.

٣- يلتزم الطرف الثاني في حال تأخره عن سداد أي قسط من أقساط القرض في الموعد المقرر له بدفع عمولة تأخير تحسب وفقا للأنظمة واللوائح المعمول بها في حينه لدى الطرف الأول.

٤ - يحل فورا أداء كامل رصيد القرض أو المتبقي منه، ويصبح جميعه مستحق الوفاء دفعة واحدة ودون حاجة إلى تنبيه أو انذار أو إجراءات قانونية آخر، وذلك في أي من الحالات التالية:

أ) إذا لم يتم الوفاء بأي قسط من أقساط القرض في تاريخ استحقاقه أو في حالة عدم وجود رصيد دائن في حساب الطرف الثاني يكفي للوفاء بقيمة أي مبلغ يستحق عليه بموجب هذا العقد.

ب) إذا تبين - في أي وقت- عدم صحة البيانات أو المعلومات أو المستندات التي قدمها الطرف الثاني للحصول على هذا القرض أو إذا تبين أنه استخدم مبلغ القرض في غير الغرض المحدد له، وفي أي من حالات الإخلال السابقة، أو تخلف الطرف الثاني عن الوفاء بأي التزام من التزاماته المبينة بهذا العقد أو إخلاله بها على أي وجه، يحق للطرف الأول أن يحتسب على أية مبالغ يتأخرالطرف الثاني عن سدادها في موعد استحقاقها المتفق عليه بموجب هذا العقد فائدة تأخير تحتسب على أساس الحد الأقصى لسعر الفائدة الاتفاقية المقرر من قبل بنك الكويت المركزي او الحد الأقصى المقرر لها خلال فترة سريان هذا العقد أيهما أعلى.

ومن المتفق عليه صراحة أن يستمر الطرف الأول في احتساب الفوائد التأخيرية على الأرصدة المدينة بعد قفل الحساب بذات السعر والطريقة المتفق عليهما في هذا العقد وحتى السداد التام.

٥- يقر الطرف الثاني على ما يلي:

أ) أن جميع الحسابات المفتوحة حاليا أو التي تفتح مستقبلا باسمه لدى الطرف الأول أو اي من فروعه داخل الكويت أو خارجها، تعتبر ضامنه لبعضها البعض، وللطرف الأول الحق في دمج هذه الحسابات كلها أو بعضها وخصم الرصيد الدائن في أي منها سدادا للرصيد غير المسدد من مبلغ القرض و فوائده وسائر ملحقاته.

ب) أن جميع الأموال و الأوراق المالية والتجارية و المعادن الثمينة وغيرها مما قد يكون مودعا - حاليا أو مستقبلا- باسمه لدى الطرف الأول أو أي من فروعه داخل الكويت أو خارجها، تعتبر مرهونة رهنا حيازيا لصالح الطرف الأول ضمانا للوفاء بكافة التزاماته المقررة بموجب هذا العقد. وللطرف الأول الحق في استيفاء دينه مباشرة من الأموال المشار إليها بطريق المقاصة بالأولية والأفضلية على أي دائن آخر. وفي حالة استلام الطرف الثاني لايرادات إضافية غير تلك التي صرح عنها للطرف الأول، فإن الطرف الثاني يتنازل بموجب هذا للطرف الأول عن جميع هذه الإيرادات كضمان إضافي لتسديد القرض. كما يوافق الطرف الثاني على أن يخطر الطرف الأول عن كافة المصادر الحالية لدخله، ويتعهد بإشعار الطرف الأول في حال حدوث أي تغيير في هذه المصادر دخله.

٦- يقر الطرف الثاني بصحة دفاتر الطرف الأول وحساباته واعتبارها دليلا قاطعا على ما يستحق عليه من التزامات ناشئة عن هذا العقد، ولا يجوز له الاعتراض على صحتها بأي وجه من الوجوه، وأنه يتنازل عن التمسك بطلب تدقيق دفاتر الطرف الأول و حساباته و قيوده المتعلقة في هذه الالتزامات من قبل المحكمة، وذلك ما لم يثبت الطرف الثاني عكس ذلك.

وإذا لم يتسلم الطرف الأول اعتراضا كتابيا من الطرف الثاني على كشف الحساب خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ إرساله إليه بالبريد العادي اعتبر ذلك إقرارا منه بصحة البيانات الواردة بهذا الكشف وموافقه نهائية منه على كافة قيوده ومحتوياته.

وإذا لم يتسلم الطرف الثاني كشف الحساب خلال خمسة عشرة يوما من التاريخ المحدد لإرساله، ولم يبادر إلى طلبه كتابة من الطرف الأول خلال أسبوع من ذلك التاريخ فإنه لا يحق له الاحتجاج بعدم وصوله إليه ولا الاعتراض على قيوده ومحتوياته.

٧- يلتزم الطرف الثاني بأن يقدم إلى الطرف الأول بيانا عن كافة الحسابات التي يكون طرفا فيها، المفتوحة حاليا أو التي تفتح مستقبلا لدى الطرف الأول، وكذلك حسابات شركات الأشخاص التي يكون شريكا متضامنا بها وشركات الأموال التي يمتلك أكثر من ٥٠٪ من رأسمالها أو تكون له السيطرة عليها، علاوة على حسابات سائر الأشخاص الطبيعية والاعتبارية التي يكفلها أو يرتبط معها بروابط اقتصادية أو قانونية بحيث يؤثر تعرض أي منها بمصاعب مالية في قدرته على سداد التزاماته الائتمانية قبل الطرف الأول، كما يلتزم بتزويد الطرف الأول بأية تعديلات قد تطرأ على هذا البيان طوال مدة سريان هذا العقد أو امتداده لأي سبب من الأسباب.

٨- أي تسامح أو تمديد لمدة هذا القرض قد يمنح من الطرف الأول لا يؤثر على نفاذ كافة شروط و أحكام هذا العقد كاملة في حق الطرف الثاني، ولا يعتبر هذا التسامح أو التمديد تنازلا من الطرف الأول عن أي من حقوقه أو انتقاصا منها بأي وجه من الوجوه.

٩- لايحق للطرف الثاني أن يتنازل أو يحيل للغير التزاماته الناشئة عن هذا العقد بدون الحصول على موافقة الطرف الأول المسبقة كتابة على ذلك. وللطرف الأول الحث المطلق في تحويل حقوقه الناتجة عن هذا العقد كلها أو بعضها إلى من يشاء دون توقف على رضاء الطرف الثاني.

١٠- أ) يفوض الطرف الثاني -بموجب هذا- الطرف الأول تفويضا نهائيا لا يقبل الإلغاء أو الرجوع في تبادل المعلومات عنه وعن حساباته بالبنوك الأخرى أو أي جهة من الجهات المشتركة في نظام مركزية المخاطر طبقا للنظم المصرفية المعمول بها ودون أدنى مسئولية - في هذا الصدد- على الطرف الأول.

١١- يقر الطرف الثاني بأن جميع المراسلات والإعلانات القانوية والقضائية التي توجه إليه من الطرف الأول على عنوانه المبين في هذا العقد أو في آخر عنوان أخطر به الطرف الأول بكتاب مسجل بعلم الوصول تكون صحيحة ونافذة في حقه ومنتجه لكافة آثارها.

١٢- ثامنا: تعريف الشخص المعرض سياسيا:

أ) هو أي شخص طبيعي، سواء كان عميلا أو مستفيد فعلي ، أوكلت إليه في السابق أو يتولى حاليا مهام عامة عليا في دولة الكويت أو دولة أجنبية، أو أي شخص أوكلت إليه حاليا أو في السابق مناصب إدارة عليا في منظمة دولية.

ويتضمن هذا المصطلح كذلك أفراد العائلة حتى الدرجة الثانية والأشخاص المقربين من الشخص السياسي (الشركاء، المستشارين الوكلاء) أفراد العائلة من الدرجة الأولى (الأب، الأم، الزوج ، الزوجة والأبناء) والدرجة الثانية (الجد، الجدة، الأخ، الأخت، الحفيد والحفيد).

ب) يشمل هذا التعريف أيضا : كبار المسئولين الحكوميين) رؤساء الدول والحكومات والوزراء والمحافظين ورؤساء الجهات الحكومية والهيئات العامة ونوابهم (كبار السياسيين، رئيس وأعضاء مجلس الأمة ومن يشغل منصب من المناصب الإدارية العليا في منطمة دولية مثل مدراء، نواب مدراء، أعضاء مجلس الإدارة (كبار العسكريين) من يشغل رتبة لواء وما يعلوها ، كبار الموظفين التنفيذيين المدراء التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة ونوابهم ، السفراء وكبار الدبلوماسيين (سفير، قنصل داخل الكويت وخارجها (كبار القضائيين) رئيس المحكمة الجزئية والابتدائية والاستئناف والتمييز والدستورية، النائب العام، المدعي العام المحامي العام ونوابهم)، مسؤولي الأحزاب السياسية رؤساء الأحزاب في جميع الدول (وأفراد الأسر الحاكمة) ذوي المناصب الحكومية والعامة.

١٣- يخضع هذا العقد لأحكام قانون التجارة الكويتي ولإختصاص المحاكم الكويتية، ويقبل الطرفان المتعاقدان الإختصاص المحلي لمحاكم محافظة العاصمة.

وقد تحرر هذا العقد من نسخ بعدد أطرافه، ويعد توقيع كل منهم عليه بمثابة إقرار بتسلم النسخة الخاصة به للعمل بموجبه.

إقرار وتعهد مقدم طلب القرض

أقر بأن مصرفكم قد بين لي بصورة نافية للجهالة الآثار المترتبة على تطبيق سعر فائدة متغيرة، وهي أنه يجوز لمصرفكم رفع سعر الفائدة على القرض المشار إليه، أثناء سريان العقد في حالة أي ارتفاع قد يطرأ على أسعار الفائدة لاحقا، كما أنه سيتم تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض في حالة أي انخفاض قد يطرأ على سعر الفائدة لاحقا.

أقر بأن مصرفكم قد بين لي بصورة نافية للجهالة الآثار المترتبة على تطبيق سعر فائدة ثابتة، وهي أنني لن أستفيد من أي انخفاض قد يطرأ على أسعار الفائدة لاحقا، أثناء سريان العقد المشار إليه، كما أن البنك لن يقوم بزيادة سعر الفائدة في حالة أي ارتفاع قد يطرأ على أسعار الفائدة لاحقا.

الأهلي ABK